مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٦/٩/٧

لماذا تجديد البيعة للرئيس السادات

ما حققه في فترة رئاسته الاولى

وما نريد أن يحققه في فترة رئاسته الثانية

[٨] ثورة التشريعات

لان السادات صاحب فكر ثوري وصاحب تجربة ثورية ، فانه يؤمن بضرورة التغيير الشامل لكل اوجه الحياه ، ولهذا كان تركيزه في مرحلة رئاسته الاولى على البدء بتغيير القوانين التي تحكم حياة الناس . وكان ضروريا أن تمتد ثورة التصحيح الى ثورة التشريعات .. وذلك باعادة صياغة القوانين لتساير التطور الذي حدث في مصر في كل المجالات ، ولتساير العصر ، وتحافظ على الروح المصرية في نفس الوقت .

حقق السادات :

● كان دستور سنة ٧١ — كما يقول **رئيس مجلس الدولة المستشار احمد كمال أبو الفضل** — هو بداية ثورة التشريعات ، فهو أول دستور مصري شامل ، ولقد برز في كل التشريعات الجديدة اختلاف الهدف والاسلوب فمن حيث الهدف أصبحت كلها تتجه الى دعم الحريات وليس التقييد ، ومن ناحية الاسلوب فلقد كانت التشريعات تعد من قبل وتصدر في غيبة مجلس الدولة ، وهو الهيئة القضائية المختصة بمراجعة مشروعات القوانين . وكان تجاهل مجلس الدولة سببا في صدور تشريعات غير دستورية ، أو متعارضة مع تشريعات أخرى قائمة ، او تشريعات غامضة أو تثير اللبس عند التطبيق ، وفي فترة رياسة السادات الاولى عادت الامور الى نصابها ، وأصبحت كل التشريعات تحال الى مجلس الدولة ليمارس دوره كاملا في مراجعتها وصياغتها . والثورة التشريعية ليست التغيير الشامل والكامل بسرعة لكل القوانين القائمة ، كما قد يتصور البعض ، ولكنها في حقيقتها ثورة في طريقة اعداد التشريعات وفي مضمونها لتساير تطور المجتمع ، ولتستكمل البناء القانوني في مصر على القاعدتين الاساسيتين اللتين أرساهما السادات وهما : الحرية ، والشرعية الدستورية

ليست مجرد شعار

● وثورة التشريعات في ظل حكم السادات — كما يقول **المستشار عدلي بغدادي وكيل أول وزارة العدل** ليست مجرد شعار يكفي أن نتذكر قوانين السلطة القضائية ، والحريات ، والوحدة الوطنية ، والغاء موانع التقاضي ، وتصفية الحراسات ، وحماية المال العام ، والكسب غير المشروع لندرك أن هذه الثورة التشريعية كانت تعبيرا عن الارادة الشعبية وتحقيقا

لهما ، بالاضافة الى قوانين تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، والغاء لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ، وقانون الخطة ، والموازنة ، وقانون الاستثمار ، وقوانين الاصلاح الادارى ، وقانون استقلال الجامعات ، وعشرات القوانين التى غيرت الكثير فى المجتمع

ولقد بدأت فى ظل حكم السادات ثورة تشريعية حقيقية بتشكيل لجنة عليا يشترك فيها أعلى مستويات الخبرة والتخصص فى القانون والشريعة الاسلامية ويرأسها رئيس محكمة النقض ، لكى تقوم باعادة النظر فى كل التشريعات القائمة والتى تحكم معاملاتنا وعلاقاتنا فى كل المجالات على أساس أحكام الشريعة الاسلامية وهى الان على وشك الانتهاء من اعداد التشريع الجنائى الاسلامى . وفقهاء القانون يعلمون جيدا أن التشريع الاسلامى اكثر تقدما من النظريات القانونية الحديثة وأكثر تحقيقا لقواعد العدالة .

ثورة بالطريق الدستورى

● والثورة التشريعية التى تمت فى ظل حكم السادات لم تتم بقرارات — **كما يقول الدكتور ثروت بدوى أستاذ القانون العام بجامعة القاهرة،** ولكنها تمت بالطريق الدستورى السليم ولاول مرة يتم المجلس التشريعى فى مصر مدته كاملة ، ولاول مرة تصدر التشريعات من مجلس الشعب ولا تصدر بقرارات فى غيابه ، ولا يمارس رئيس الجمهورية سلطاته التشريعية الا فى أضيق نطاق .

لقد كان أهم ما فقده المصريون فى ظل حكم مراكز القوى وبعد هزيمة ٦٧ هو الشعور بالانتماء ، وبعودة هذا الشعور بفضل السادات ، وبفضل تشريعات الحرية وبفضل الممارسات الحقيقية لهذه الحرية ، عاد الشعور بالانتماء الى كل فرد وتأكد بعد انتصار رمضان المجيد . وكان للمجلس التشريعى دور هام فى كل ذلك ، لاول مرة يناقش المجلس مشروعات القوانين مناقشات حقيقية ، ولاول مرة يعدل المجلس مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة ، دون أن نسمع أن ذلك يتعارض مع « الالتزام » ، ولاول مرة يرفض المجلس او يعدل بعض التشريعات التى صدرت فى غيبته . كل هذا يمثل ثورة حقيقية فى مجال التشريع .

■ ونريده ليحقق :

● ليستكمل مسيرة الثورة التشريعية وهى مسيرة طويلة — كما يقول **المستشار عبد الرؤوف جودة مدير عام التشريع بوزارة العدل** وأهمها : الغاء كل النصوص المتبقية فى بعض القوانين والتى تحظر الالتجاء الى القضاء للطعن فى قرارات كانت القوانين قبل السادات تعطيها حصانة وتمنع القضاء من ممارسة دوره فى الرقابة بالنسبة لها . وليصدر قانون ينظم أعمال المجلس الاعلى للهيئات القضائية ويحدد اختصاصات كل هيئة منها بما يحفظ لها استقلالها وكيانها الخاص . وليصدر قانون المحكمة الدستورية العليا لتمارس الرقابة القضائية على دستورية القوانين بفاعلية أكثر ، وليعيد النظر فى قانون الاحكام العسكرية لاعادة الاختصاصات التى نزعت قبل السادات من القضاء ، وليضع قانونا جديدا لمحاكمة الوزراء بدل القانون الذى أعد قبل السادات وهو قانون قاصر وغامض ولينشىء هيئة لتجميع وتبويب التشريعات القضائية ومقننا للاسلوب العلمى الحديث وبالاستعانة بالاجهزة الالكترونية ... كل ذلك يستلزم تجديد البيعة للسادات كضمانة لاستمرار الثورة التشريعية .

رجب البنا